الفصل الثالث

رؤية تحليلية لإدراك الإعلاميين والمثقفين في واقعنا العربي لأهم وظائف الأسئلة

إذا كنا قد تعرضنا فيما سبق لرؤية تقنية ـ من منظور علم اللغويات الاجتماعي ـ لوظائف وآليات الأسئلة فمن المهم أن نتعرض هنا لتقديم رؤية من واقع ملفات تفاعلاتنا الثقافية، وكذلك تفاعلات عالمية، تعكس رؤية من واقع الممارسة، لمفهوم وإدراك الإعلاميين والمثقفين ـ من ذوي الخلفيات المختلفة ـ لوظائف الأسئلة الحيوية، وأهميتها في إدارة التفاعلات.

وفيما يتعلق بواقعنا الثقافي وموضوع الأسئلة، فلقد تطرقنا إليه ـ سابقاً ـ بشكل عرضي، خاصة في عملية شهادة الشيخ الغزالي في حادثة اغتيال فرج فودة: وكان ذلك في معرض شرح ما المقصود بأسئلة الاستدراج (Funnel questions)، وكما في مثال أسئلة المرآة (Mirror questions) من واقع تفاعلات تدريب الصحفيين (مقال بالأهرام بتاريخ ٦ / ١٢ / ٩٤)، واستكمالاً للتعمق في رصد واقع الممارسة، وتوضيح العلاقة العضوية بين الأسئلة ووظائف أفعال القول المركبة (speech Acts) في واقعنا الثقافي، رصدت العديد من المقالات التي تتناول وظيفة السؤال بشكل

مباشر أو شبه مباشر، وسوف أرصد عناوين هذه المقالات وأقدم دلالة تحليلية لهذه المقالات التي تمثل عينة جيدة، وهي:

١ ـ «أسئلة بدون أجوبة» للأستاذ سلامة أحمد، الأهرام ٥/١٠/١٩٩٥.

٢ ـ «السؤال الحائر» للأستاذ أحمد بهجت، الأهرام ١٧/١٠/٩٥.

٣ ـ سؤال الثقافة العربية «أي مشروع فكري يطرحه الركام هذا؟» الأستاذ محمد الأسعد (الحياة، ٢٥/٧/٩٣).

٤ ـ أسئلة ما بعد الحداثة. أ. نبيل سليمان ـ الشرق الأوسط ـ ٤/٨/٩٥.

٥ ـ المثاقفة هي سمة العصر، ولكن السؤال حول الكيفية والنتائج. أ. حسين قبيس «الحياة ٢٩/٨/٩٥».

٦ ـ فيلسوف السؤال. أ. جمال الغيطاني (أخبار الأدب ٨/١٠/٩٥).

٧ ـ سؤال إلى المتحاورين: ما هي أهدافنا القومية وأولياتها؟. د. أحمد جلال عز الدين (الأهرام ٢٩/٦/١٩٩٤).

٨ ـ ليلة تدفق فيها السؤال وتعطلت لغة الجواب أسئلة تسعى للإدانة وأخرى لمعرفة الحقيقة.

مصباح قطب (الأهالي ٨/٢/١٩٩٥).

٩ ـ في الدورة الرابعة بعد المئة لمجلس الجامعة:

أكبر الأسئلة : جامعة الدول العربية، ماهي؟

للأستاذ جميل مطر ٩ / ١٠ / ١٩٩٥م.

١٠ ـ الاستفهام والإعجاز القرآني « قل أرأيتم إن جعل الله عليكم الليل سرمداً إلى يوم القيامة؟ »

د. السيد محمد أبو مسلم (الأنباء ١٤ / ٩ / ٩٤).

١١ ـ الراهن الثقافي اللبناني / إجابات غائبة لأسئلة باهتة.

أ. عقل العويط ٢٣ / ٨ / ١٩٩٥ (الشرق الأوسط).

١٢ ـ عن السوال الغلط: دينية أم مدنية؟

أ. فهمي هويدي، الأهرام ٤ / ٢ / ٩٢ .

١٣ ـ « سؤال عن عبد الناصر » أ. صلاح منتصر، الأهرام ٣ / ١٠ / ١٩٩٣م.

١٤ ـ « جواب لسؤال عن عبد الناصر » أ. أحمد حمروش، الأهرام ٥ / ١٠ / ١٩٩٥ .

١٥ ـ « السؤال .. ولعبة السلطة » د. مصطفى عبد الغني، الأهرام ٢٧ / ١٠ / ١٩٩٥ .

١٦ ـ «مبارزة» أ. أحمد بهجت، الأهرام ٣١/١٠/١٩٩٥ .

١٧ ـ «أية وظيفة لحوارات المثقفين العرب والإسرائيليين؟». محمود الريماوي، الحياة ٢/١٠/١٩٩٧ م.

هذه كانت عينة ممثلة لم تستهدف مجرد إثارة أسئلة وتناولها بالإجابة، كمئات بل آلاف المقالات، ولكنها حاولت استهداف مفهوم السؤال ذاته، وهو الأمر الذي يكمل صورة التحليل التقني الذي قدمناه سابقاً، ولكن من خلال تحليل الإدراك من وراء هذه العينة، والتي يفيد تحليلها بما يلي:

أسئلة الأزمات والمستقبليات (فعل التنبؤ)

هناك من يهتم بالأسئلة الكبرى التي تشكل أجندة التفاوض الإعلامي في مجال من المجالات ، مثل: أجندة العمل السياسي، أو الثقافي بخصوص موضوع، مما يمكن أن يسمى بالقضايا الكبرى، التي ينشغل به صانع القرار والجمهور. وهنا نجد أن من يثير وظائف السؤال وكأنما يثيرها من واقع مدير الأزمة، الذي يتعامل مع أسئلة مركبة تصعب الإجابة عليها، ولعل من المهام الشاقة لمديري الأزمات ـ خاصة في ظل الأزمات الممتدة في ظل تعقيدات حالة السيولة التي يمر بها هذا النظام العالمي القائم ـ أن يثيروا أسئلة مركبة، تتناسب وتعقيدات المواقف وتبعاتها وكأنما نشير ـ هنا ـ

إلى وظيفة الاستكشاف المستقبلي، ففرع المستقبليات وهو فرع التنبؤ العلمي ـ يعتمد السؤال الجيد المستقبلي كأحد ركائزه، ولعلنا ـ هنا ـ نعود إلى مقال أ. سلامة أحمد سلامة (رقم (١) بالقائمة المشار إليها آنفا) بعنوان «أسئلة بلا أجوبة»، **الذي وإن كان يوظف هذا المعنى للأسئلة التي تساعد على استشراف المستقبل إلا أنه وفي نفس الوقت يستخدم هذه الأسئلة المركبة لوظيفة فعل الاستهجان والتهكم**، لمن يأتي ـ بسطحية ـ بإجابات سريعة وغير مدروسة، لموضوع معقد، ومركب يحتاج إلى إثارة الأسئلة الذكية التي تتناسب وتعقيدات موضوع ما.

وفي هذا الإطار، نشير أيضاً إلى عمود د. مصطفى عبدالغني، بعنوان السؤال ولعبة السلطة (رقم (١٥) في القائمة) والذي يثير في نفس الوقت ما يثيره عنوان وموضوع مقال أ. جمال الغيطاني بعنوان «فيلسوف السؤال» (رقم (٦) بالقائمة) فيقول: «إن تحول الأستاذ ـ ويقصد ـ محمد حسنين هيكل إلى موقع أبي حيان التوحيدي (فيلسوف السؤال) فإنه كان يعودنا على طرح السؤال ثم يتولى الإجابة عنه، أما الآن، فقد اختلف الأمر إلى حد بعيد، فالأستاذ (في حواراته المتتابعة) آثر أن يقلع عن عاداته القديمة، ويستبدل بها عادات أخرى لم نعهدها فيه، ولنقل اضطره العصر إليها، فراح **يطرح السؤال تلو السؤال في محاولة للفهم** غير أن

الملاحظ ـ هذه المرة ـ أن أسئلة الأستاذ من نوع تلك الأسئلة التي قيل عنها : «**إن الإجابات أقفال والأسئلة مفاتيحها**» لنعود وكأننا نقول : إن السؤال هو جوهر الفلسفة ويذكر د. مصطفى عبد الغني : « وكأنه يقول : إن المجتمعات تظل بخير طالما هي متمسكة بالسؤال ..واستطرد يحكي لنا الأسئلة التي وجهها له أ. عادل حمودة، في حوار طويل معه، ثم يختتم مقاله بسؤال يقول فيه : « **ما الذي حول الأستاذ إلى السؤال بعد الإجابات الشافية؟** .. ويقول .. : ربما كان هذا السؤال ـ أيضاً ـ نوعاً من الإجابة الضمنية ، التي يضطر إليها الأستاذ أخيراً . »

والتعليق، هو أن أ. هيكل مثله مثل أ. سلامة وآخرين ممن وردت أسماؤهم بالقائمة قد أخذوا على عاتقهم أن يكونوا مديري أزمات ممتدة وصعبة ولها آثارها المستقبلية، فأكدوا على وظيفة استكشافية مستقبلية للأسئلة.

السؤال كعامل أساسي لتحديد الأولويات وإدارة الوقت

لا شك أن تحليل القائمة المذكورة ينبهنا إلى أن أخطر مشاكل واقعنا الثقافي الذي يتسم بالتناحر والعوائق التفاعلية ـ تكمن في صعوبة تحديد أولويات المواقف التفاوضية، وعدم إدارة الوقت بشكل فعال، بالخوض في الأسئلة الخاطئة التي تفيد الخصوم، ولا

تفيد وحدة وانطلاق المجتمع، ومن المقالات التي تنبهنا إلى هذه الوظائف الهامة وتشير إلى السلبيات القائمة في اختيار الأسئلة التي لا تفيد إثارتها : المقال رقم (١٢) عن السؤال الغلط : دينية أم مدنية : (فهمي هويدي الأهرام ٤ / ٢ / ٩٢)، ورقم (١١) « الراهن الثقافي اللبناني / إجابات غائبة لأسئلة باهتة ». ورقم (٩) « أكبر الأسئلة / جامعة الدول العربية ما هي؟ » ورقم (٧) سؤال إلى المتحاورين : ما هي أهدافنا القومية وأولوياتها؟ ».

أسئلة معلوماتية

ويقصد بها تلك الأسئلة التي تكشف عن المعلومات الصحيحة، وهي من أهم أهداف الإعلام، وتعبر عنها مقالات، مثل : رقم (٤) « أسئلة ما بعد الحداثة »، ورقم (٨) « ليلة تدفق فيها السؤال » .. ورقم (١٠) « الاستفهام والإعجاز القرآني » حيث يستهل بالسؤال بغرض الإخبار وتوصيل معلومة، وليس البحث عنها . .

أسئلة الكيفية: «من إن وأخواتها إلى كيف وأخواتها»

ربما ما نفتقد إلى إثارته دائما ـ في واقعنا ـ هو سؤال الكيفية؛ فدائما ما نتعامل من خلال ما أسميه « بعقلية التوصيات » في كتابي المعنون « **مقدمة في علم التفاوض الاجتماعي**

والسياسي[١٣]» أو ما أسميه كذلك بعقلية إن وأخواتها ، أي عقلية الينبغيات وأن علينا أن نفعل هذا وهذا دون التعامل مع أسئلة الكيفية حيث يكون التركيز على استخدامات أدوات الاستفهام، كما أو ماذا (What) والذي يصحبه أسلوب تقريري، وعقلية التوصيات بما ينبغي أن نفعله دون التطرق إلى الكيفية والسؤال الذي نستهله بكيف (how) ولعل المقال رقم (٥) في القائمة (الحياة ٢٩ / ٨ / ٩٥) يؤكد على ما كنت قد أثرته في فصل كامل، وبأمثلة عديدة في كتابي المشار إليه أعلاه، وهو بعنوان « المثاقفة هي سمة العصر » ولكن السؤال حول الكيفية :

الأسئلة بين أدوات التسلط الخفية ووظيفة «الاستجواب النيراني»

ربما من أخطر ما نواجهه في حواراتنا في السياقات الاجتماعية والسياسية، أن يتحول الحوار ووظائف الأسئلة إلى ساحة أشبه بالاستجوابات القضائية، حينما تكون العلاقة كعلاقة المحقق مع المتهم، والذي يكون له حق استخدام ما يعرف بأسلوب « الاستجواب النيراني السريع » أو (Rapid Fire Interrogation) (والذي سنتعرف على مكنونه فيما يرد في هذا الجزء من الدراسة[١٤] .

وإذا كان هذا الأمر جائزاً للتحقيق مع المتهمين، لاستكشاف الحقائق في ساحة التحقيقات القضائية ، إلا أن هذا الأمر لا يجوز أن يكون كذلك في السياقات الاجتماعية والسياسية، التي يفترض فيها أن الحوار في طبيعته مختلف، وأن يكون على أساس من التكافؤ والهدوء ، وفيما يلي نحاول رصد علاقة الأسئلة بالتسلط وأدواته.

أدوات التسلط الخفية في حوارات الواقع الثقافي العربي

من السهل ـ عادة ـ أن نقول: إن فلاناً متسلط، إذا ما استخدم أدوات التسلط الواضحة في الحوار، مثل أن يوظف فلان أدوات الحوار بشيء من سوء استخدام السلطة الممنوحة له حين يكون الرئيس في العمل أو الأب في المنزل، وكلامه لابد أن يكون نافذاً من غير نقاش، أو أن تحمل مقولاته مفردات الإطلاقية، أو ما إلى ذلك من أدوات واضحة، لا يخفق معها المستمع في وصف محدثه بالتسلط إذا ما استخدمها.. ولكن الخطير فعلاً هو استخدام أدوات التسلط الخفية، أو غير المباشرة في الحوار؛ لأنها قد تمكن مستخدمها من إخفاء تسلطه، والظهور بشكل الإنسان العقلاني، البعيد عن التسلط في عملية تبادل الحجج بخصوص موضوع خلافي ما.

«الفرق بين السلطة والتسلط»

وهنا لابد أولاً، أن نوضح الفرق بين السلطة والتسلط، فالسلطة ليس معنيا بها السلطة السياسية على وجه التحديد هنا، ولكن المقصود هو سلطة العلم والمعرفة مثلاً، أو سلطة الوضع الاجتماعي في سياق ما؛ أي أنه عندما يكون المتحدث في مجال خلافي أو جدلي هو أستاذ اقتصاد من المشهود لهم، فهذا يعطيه وضعاً خاصاً يتمثل في سلطة التخصص التي تنعكس في حواره، وكذلك عندما يتحدث أستاذ لطالب، أو محقق مع متهم، أو حتى مذيع مع ضيفه، فكل هؤلاء الأطراف يعطيهم عرف المجتمع وتركيبته، المتفق عليها، سلطة السياق، وبالتالي يكون لهم سلطة أكبر في تحديد شكل وتوجيه الحوار، بل وفرض الموضوعات التي يراها هؤلاء الأطراف هي الأولى.

ولكن إذا حاد مثل هؤلاء الأطراف عن التوظيف المعقول، والمعترف به من قبل المجتمع، أصبحوا ـ إذن ـ ممارسين للتسلط، وبحكم أنني أتناول تحليل الحوار من واقعه ـ دائماً ـ فإنني أود أن أتعرض لبعض أدوات وظواهر التسلط، التي قد لا نشعر بها جميعاً، من خلال حوارات حقيقية تدور في المجتمع سواء على مستوى الحوار اليومي العادي أو في صحفنا، وأحدد هنا ما يلي من هذه الأدوات:

«مدفعية طرح الأسئلة والموضوعات، أو أسئلة الاستجواب السريع .(Rapid Fire Intrerrogatiopn)».

من الظواهر التسلطية الحادة في حواراتنا، هو أن يقوم متحاور متسلط ـ وفور ظهور طرف آخر يجيد الإقناع، وله منطق قوي في حجته يتفق مع أصول وقواعد إقامة الحجج ومع الرجاحة والعقل السليم ـ بإغراق هذا الطرف في خضم أسئلة بعيدة عن الموضوع الرئيس، الذي أحسن الطرف الآخر عرض موقفه ومنطقه فيه، فالإنسان غير المتسلط تكون عنده القدرة، دائماً، على الانصياع للحجة الأقوى، وللإجابة عن السوال المنطقي والأصلح الذي تفرضه وقائع الأحداث، والذي عادة ما يكون من مصلحة أطراف الحوار من الأسوياء أن يتناولوه بالإجابة التي تؤدي إلى الحق والعدل. والشخص السوي يقبل الحق والعدل وينصاع إليه، أما الشخص المتسلط ـ عادة ـ مكابر لا يقبل إلا وجهة نظره هو فقط، ويريد الجميع أن يقولوا «آمين» ويوافقوه، ولا حل آخر غير الموافقة إن لم يكن يود كلاً من الموافقة والمديح والنفاق، على رجاحة عقله وفطنته التي لم ترد من قبل أو من بعد.

هذه الشخصية المتسلطة تتعامل مع الآخرين، الذين تكون لهم الحجة القوية، والمنطق السديد، بفتح نيران مدفعية

الموضوعات والأسئلة العديدة المتدفقة، التي يكون الهدف منها تغطية وإغلاق الحوار في ذلك الموضوع الذي ساقه ـ بعلمية ومنطق ـ الطرف الآخر ، وإغراقه في خضم أسئلة وموضوعات أخرى عديدة، مع الادعاء بأنها هي الأصل وهي صلب الخلاف.

وبشأن إقامة الحجج، والحجج المضادة، يمكننا أن نستعرض عشرات الأمثلة التي تجسد إستراتيجية توظيف «مدفعية طرح الأسئلة والموضوعات» كأسلوب من أساليب الحوار التسلطي، ولكن، مثلما الأمر في الحجج، فإن إثارة أسئلة بعينها قد تعكس في الإجابة عليها ظاهرة «مدفعية طرح الموضوعات» حيث يتم تجنب الإجابة على السؤال الرئيس، من خلال مظلة كثيفة من «مدفعية طرح الأسئلة» التي من شأنها تجنب الإجابة على السؤال الرئيس، ولعلي هنا أتعرض لكثير من الأمثلة الموجودة في ساحة تفاعلاتنا ، ولكنني أفضل التركيز على مثال استوقفني كثيراً وهو من خلال ما جاء تحت العنوان التالي الذي أورده أ. صلاح منتصر:

«سؤال بلا جواب عن زعيم رحل»..

وأود هنا، وأنا بصدد طرح هذا الحوار الحديث (القديم)، الذي يدور من وقت إلى آخر في ساحة تفاعلاتنا الثقافية، بخصوص زعمائنا الراحلين، أمثال الزعيم عبد الناصر، أو الزعيم أنور السادات رحمهما الله أن أقول: إني لست ـ في سياق هذا

المقال ـ بصدد تقييم فترة حكمهما، ولكنني أود أن أركز الحديث عن **نقطة، توقفت أمامها كثيراً، تجسد إستراتيجية «مدفعية طرح الأسئلة والموضوعات»** فلقد أورد الأستاذ صلاح منتصر ـ في عموده اليومي بتاريخ ٣ / ١٠ / ٩٥ بعنوان «سؤال عن عبدالناصر» (رقم ١٢ بالقائمة) ـ سؤالاً طرحته صحفية بالأهرام ـ من مواليد ١٩٧٧ ـ على الحاضرين في ندوة من محبي عبدالناصر، أقاموها في ذكرى وفاته، وكان السؤال: ماذا تعتقدون في الرأي القائل بأن المكاسب التي حققها هذا الزعيم قد ضاعت؛ لأنه علمكم أن تقولوا «نعم» فقط ودائماً، وكانت كلمة «لا» من الممنوعات؟

فعندما جاء آخرون بعد موته، وانتزعوا منكم هذه المكاسب، لم تكن لكم القدرة على أن تقولوا «لا»؟ وأفاد أ. صلاح: أنه «هنا حدث هرج ومرج، وانتهت الندوة دون إجابة على هذا السؤال، الذي اعتبر بمثابة سؤال استفزازي، إن لم يكن وقحاً» وخلص أ. صلاح إلى أن رفض الإجابة على السؤال يؤكد أن دراويش عبد الناصر قد تجمدوا فكرياً، ولكن في يوم ٥ / ١٠ / ٩٥، تم استئناف الحوار من قبل أ. أحمد حمروش بمقال بعنوان «جواب لسؤال عن عبد الناصر» وحيث إن السؤال الذي

طرحه في عمود الأستاذ صلاح هو سؤال جوهري، يتطلب الإجابة الفعلية عليه وبموضوعية، فإنني سارعت بقراءة مقال أ. حمروش؛ لأستمع منه إلى الإجابة الفعلية (وهو رقم ١٤ بالقائمة)، ومع الاحترام لشخص الكاتب، إلا أنني وجدته يوظف استراتيجية «**مدفعية طرح الأسئلة والموضوعات**»، وهنا تجنب أ. حمروش إفادة القارئ، أو المستمع، للحوار عن السؤال الرئيس الذي ادعى الإجابة عليه في عنوان مقاله «جواب لسؤال عن عبد الناصر»، السؤال واضح، ولكن تعالوا نرى ملامح «**مدفعية طرح الأسئلة والموضوعات التي جاءت في شكل سؤال» استهجاني للهروب من الإجابة وهذه الموضوعات، بترتيبها في تحليل المقال، كالآتي:**

١ ـ أخطأ أ. صلاح في الوقوع في أخطاء ما كان له أن يقع فيها حيث إنه ابتعد في هذا العمود عن الموضوعية التي يتسم بها.

٢ ـ إن الندوة لم يقمها «محبو عبدالناصر»، بل هي اللجنة المصرية للتضامن مع إعطاء تفصيلات عن كيان هذه اللجنة، وأعضائها من المشاهير الذي يعبرون عن تيارات الأمة منذ ١٩٥٧.

٣ ـ إن الصحفية التي عرف أ. صلاح عمرها، وأنها لجأت إليه بعد فشل الندوة في الإجابة عن سؤالها.. هو قول ناقص ومبتسر.

٤ ـ إن الحاضرين من العرب والأجانب والمصريين قد اعترضوا على سؤال الصحفية، إلا أن د. هدى عبد الناصر طالبت بسماع الرد عن تساؤل الصحفية.. «وأن د. حسام عيسى تولى الرد عليها، وانتهت القضية» (دون ذكر أي إجابات).

٥ ـ إن هذه الصحفية ليست محررة «بالأهرام». ولسنا نعرف إذا ما كانت عضواً في نقابة الصحفيين أم لا.

٦ ـ إن أ. صلاح لم يستشر أياً من أعضاء اللجنة بخصوص أحداث الندوة ليتحرى الدقة.

٧ ـ إنه ما كان له أن يقول: «إن رفض الإجابة عن سوال بسيط لفتاة صغيرة يؤكد أن دراويش عبد الناصر قد تجمدوا فكرياً».

٨ ـ الاكتفاء في نهاية المقال بتذكرة أ. صلاح بالكلمات التي أرسلها سيادة الرئيس حسني مبارك في افتتاح الندوة ليقتنع بأن الحديث عن التاريخ يجب أن يرتفع عن التعصب والسطحية والمبالغة..!

٩ ـ في النهاية تضمن المقال تنويها بأن أ. صلاح كان عليه أن يتخذ نحواً آخر وأن يحسن نقد عمل اللجنة «بدلاً من اللجوء إلى هذا الأسلوب الذي ما أظن أنه يرضى عنه..».

وبعد تحليل لمسار الموضوعات التي وردت بمقال أ. حمروش أجد أن السؤال الذي طرحته الصحفية «المزيفة» أو الأستاذ صلاح الذي لم يكن موفقاً حسب تقييم أ. حمروش **لم تتم الإجابة عليه على أهميته.**

فالشعوب التي تستفيد من دروس التاريخ بالتحليل الموضوعي - كما أفادت رسالة الرئيس حسني مبارك لأعضاء لجنة التضامن - يتحتم عليها أن تهتم بأولويات الطرح، أي حين يكون الموضوع «سؤال عن عبد الناصر» وكان السؤال واضحاً في مقال أ. صلاح منتصر، وأحسب أنه سؤال في غاية الأهمية، وينبغي أن نجيب عليه، ونعرف الإجابات المختلفة حوله، لنستفيد من هذه الإجابات في حاضرنا ومستقبلنا، وحتى لا تتكرر أخطاؤنا، وأخطاء زعمائنا الذين هم بشر مثلنا يصيبون ويخطئون؛ **كان للأستاذ حمروش في مقاله بعنوان «جواب لسؤال عن عبدالناصر» ألا يوظف أسلوب «مدفعية طرح الموضوعات (الأسئلة)» التي من شأنها إدانة أ. صلاح، وتوضيح الموقف السامي والأخلاقي للجنة، والقوة التي تستمدها من كيان أعضائها البارزين جداً، وينتهي إلى تنبيه بألا يقع فيما وقع فيه، دون أن تكون هناك أية محاولة للإجابة على السؤال الرئيس وجوهر الموضوع!!**

التعمد من عدمه في استخدام «مدفعية طرح الموضوعات»

إن مشكلة التفاعل القائمة في واقع حواراتنا، بخصوص كافة ظواهر الحوار، أنك قد لا تعرف فعلاً، وعلى وجه الدقة، إذا ما كان هذا المتحاور أو ذاك يوظف أدوات أو ظاهرة الحوار الفلانية عن عمد، أم بطريقة لا شعورية، **وبخصوص «مدفعية طرح الموضوعات والأسئلة» فلقد وجدت، في أحيان كثيرة، أن المتحاور لا يوظفها عن عمد، ولكنها أصبحت - ومن كثرة هيمنة أدوات التسلط في الحوار - تمارس من قبل البعض بشكل لا شعوري**، وهنا تكمن المشكلة. ولكن هذا البعد يمكن علاجه من خلال كاميرات الحوار والتصوير البطيء، ولفت نظر هذا المتحاور إلى ما يفعله حتى يتنبه له، وهنا عادة ما يبدأ في الحيطة من عدم الوقوع فيه.

أما المشكلة العويصة فهي أن يكون التسلط عن إدراك، وعن تعمد، وهنا يتم خنق الحوار، وعادة ما ينجح الشخص المتسلط في ذلك، لأن مبدأ التعاون الضروري لإنجاح الحوار يكون قد تم العصف به. **ولعل ما نراه في برامج تلفزيونية يؤكد ذلك؛**

حينما يحاول أحد المذيعين إلقاء سؤال يحمل في مفرداته الإجابة المرجوة، وإذا كانت إجابتك مخالفة يحذف المشهد برمته، وفي هذا الإطار يأتي أيضاً مقال الكاتب أحمد بهجت بعنوان «السؤال الحائر» (رقم ٢ في القائمة) حيث يذكر مشاهد من انتخابات «كيم إيل سونج» التي انتهت بفوزه بنسبة ١٠٠٪، وانتخابات حاكم العراق التي انتهت بنفس النتيجة، **وكأن السؤال المطروح ليس هل تنتخب فلاناً أم لا؟ بل هل تريد الحياة أم الموت؟ ولكن بشكل مغلف.**

١ـ استراتيجية «أسئلة» «ترسيخ القائم».

من أدوات التسلط الشائعة في حواراتنا، الإسراع بتوظيف أدوات الحوار الخاصة في ترسيخ ما هو قائم في مجال أو ممارسات معينة، بمجرد محاولة تغييرها، أو حتى بمجرد اشتمام رائحة إثارة الأسئلة بإمكانية وأهمية تغييرها، ففي حالات التفاوض الاجتماعي، إذا ما قلت مثلاً «لماذا هذا البذخ والموسيقى الصاخبة، التي تطيح بأجهزة مكبرات الصوت (الأمبليفير)، التي أصبحت عرفاً وتقليداً مستمراً في الأفراح بفنادقنا الكبرى، وحاولت أن تطلب خفض الصوت، حتى تكون الموسيقى مسموعة، بشكل يجعلك تستمتع بها، ولا تنزعج إذا كنت

تتمتع بالصحة، ولا تصاب بأذى إذا كنت ممن يعانون من أمراض القلب أو السمع، تجد الذين «يرسخون القائم» ينقضّون على طلبك بالإجابة «هذا فرح..» «والفرح هكذا..» «وكل مناسبة وحضرتك طيب» وإذا كان المتحدث من نفس هذا النوع من الأقرباء لديك تجده يثير سؤالاً آخر يتحداك به يقول: «أنت تريد تغيير الكون»؟! هل نويت أن تضايقني؟..» أما إذا كان الحوار عن كنترول الجامعات، كموضوع من موضوعات التفاوض الإداري الهام، التي ينبغي معالجتها، لما لها من آثار سيئة للغاية، على تحقيق التقدم في المجال الأكاديمي الحيوي، واللازم لقيادة عملية التنمية، فإذا ما سقت سلبيات هذا النظام الراهن، الذي يعتبر من أكبر عوائق تطوير التعليم، وأبسط الأسباب أنه نظام يبدد أكثر من ٦ أشهر من العام الأكاديمي ودون مبالغة، وأنه أُنشئ عام ١٩٢٥، ولا يصلح مطلقاً لأسباب كثيرة، سقنا التفصيلات الخاصة بها، في بحث علمي مفصل[١٥]، ومع ذلك تجد من يرسخون القائم، ولا يطلعون على هذا البحث، أو يقيمون الممارسة بموضوعية بل يبادرون بشن هجوم مضاد، راجع مثالاً على ذلك؛ مقالاً بالأهرام تجسد أفكاره ظاهرة أخرى وهي اختزال الحقائق[١٦].

٢ـ استراتيجية «أسئلة» «اختزال الحقائق».

هنا يقوم المتحدث باختزال الحقائق، وقصرها على ما لا ينطبق عليها، وعادة ما يحاول جذب آراء الآخرين، الذين لم يلاحظوا حقيقة الأمور، أو يريدون غض الطرف عنها؛ كأن يقول لك: وما هذا الذي تقيم الدنيا وتقعدها عليه؟ إن نظام الكنترول القائم مجرد عملية إدارية، مجرد إدارة للامتحانات، مثله في ذلك مثل المرافق، والميزانيات وما إلى ذلك فما هذه الجلبة؟! وهنا يختزل هذا المتحاور حقيقة أن نظام الكنترول القائم يمثل وعاء، تتلاقى فيه قضايا عديدة، مثل: تقييم الطالب، وأداء الأستاذ، والمنهج والعملية الإدارية بين الأستاذ والإداريين، وعملية إدارة الوقت في السياق الأكاديمي؛ يتجاهل كل ذلك ويختزل مفهوم الكنترول على أنه مجرد عملية إدارية لا صلة لها بالبنية المركزية للتعليم الجامعي؟!

٢ـ استراتيجية «أسئلة» «الشك الصحي الزائف».

هذه الاستراتيجية أكثر أدوات التسلط اختفاءً في الحوار؛ حيث يحاول المتحاور المتسلط إظهار قدرته على تفنيد الحجج بغية الوصول للحقيقة، وعدم الانصياع لوجهة نظر قد تكون

صحيحة، وذلك من خلال ما يعرف - في عناصر الحجج - بإلقاء الشك الصحي (Healthy doubt)، وهنا وعادة لا يتشكك المحاور في صحة منطلقاته وحججه وصحة أسئلته، بغية في التواضع وعدم التسلط، وصولاً للرأي الأصوب، ولكن هناك البعض الذين يجيدون ما أسميه «**بإثارة سؤال الشك الصحي الزائف**»، أي يظهرون شكلاً من أشكال الشك الصحي في قول ما، يتعارض مع عنصر من وجهة نظرهم التي أعلنوا عنها، بحيث يكون هذا العنصر «كبش فداء» أي يمكنهم التضحية به، والتراجع عنه بشكل افتراضي على سبيل إبعاد شبهة التسلط عن تناولهم، ولكنهم سرعان ما يوظفون هذا الأسلوب بشكل ظاهري فقط، يساعدهم على ترك إيحاءات وهمية، لمن يشهد أو يستمع للحوار، ولكن بهدف التأكيد على عموم توجههم، وجوهر وجهة نظرهم التي لا يتخلون عنها، بل يسعون لإثبات صحتها، مهما جاء من أدلة ومعلومات تجعلها باهتة وضعيفة.

ولتوضيح ذلك، أعود للقارئ بمثال حي من واقع التفاعلات، فحينما اقترحت طرح فكرة وثقافة التفاوض الإيجابي، من خلال مادة تطرح على طلاب المراحل المختلفة، وذكرت أنها تحتاج إلى أرضية معينة لتنمو فيها، وهذه الأرضية التي يقيم عليها صرح

كنترول الجامعات الأصم، لا تصلح لنمو هذه الثقافة؛ وذلك ببساطة، لأن كنترول الجامعات والتفاعلات التي يخرجها، وتحدد أُطرا عديدة للسياقات التركيبية للتفاعل، تؤكد على الشمولية والتسلط والتلقين، تجد هذا المتحاور الذي انبرى للتصدي والدفاع عن نظام الكنترول - يوظف أداة «الشك الصحي الزائف» (ربما بشكل لا شعوري) كنقطة انطلاق لمزيد من التأطير والاختزال، حيث تجده يتساءل (على سبيل الشك الصحي «الزائف») وبشكل من تهكم الاحتواء «وإذا أخذنا بصحة القول بأن هذا الكنترول» «الغول»، ثم ينتقل إلى طرح أسئلة تهكمية تعكس عقلية التسلط، حيث يتهكم ذلك المتحاور متسائلاً.. «وهل سيكون لهذه المادة كنترول ومكانة خاصة؟!، وهل تعتبر الدواء الشافي لكل معضلات البنية المركزية؟!، حتى إن سيادته يقول في نهاية مقاله: «وكيف لسيادتكم أن تتصور وببساطة - أن مجرد إضافة مادة جديدة كفيل بتطهير تلك البنية المركزية من كل أعطالها؟!».

وهنا نلاحظ أن هذا المتحاور يحاول تأطير فكر المتحاور الآخر، الذي يقترح «مادة ثقافة التفاوض» بالتبسيط المخل، الذي يتناقض وروح العلم الرصين!![١٧].

٤ـ استراتيجية أسئلة التأطير المتعسف

Hasty Framing[١٨]:

من أكثر أدوات التسلط شيوعاً هو تأطير مقولات الطرف الآخر، كما حدث في آخر فقرة بالمثال أعلاه. ولكن الخطورة الحقيقية في واقعنا، تكمن في استخدام أداة تأطير الأشخاص أنفسهم، وهذا يتجسد في مقولة محاورنا السيد عميد كلية التربية النوعية الذي يقول في تفنيده للانتقادات التي أوجهها إلى صرح كنترول الجامعات الراهن، الذي تم ترسيخه منذ عام ١٩٢٥ في جامعاتنا، يقول سيادته شيئاً خطيراً لم أذهب إليه، وذلك من خلال **سؤاله القائل: «لماذا تتصور بنية التعليم المركزية، والعاملين فيها عملاء ترسيخ، وتمسك منقطع النظير بتلك الأفكار السلبية، التي ترى أن النظام التعليمي قائم عليها؟!»** وطبعاً أنا لم أتعرض للأشخاص، فهذا السؤال من شأنه التحريض، وتعبئة الآخرين، ليس فقط ضد ما يقترح، بل وضد الشخص المقترِح ذاته، فهذا **سؤال تسلطي خطير، ومن الطريف، أنني لم أستخدم كلمة «عملاء»، التي أوردها المتحاور الكريم**، ومن الأطرف، أننا نلاحظ تشبع سيادته بتوظيف هذا التعبير، الذي تشبع به الكثيرون، من خلال بعض النظم الشمولية (الديكتاتورية) العربية، التي تجاوزناها في كثير من البلدان العربية اليوم، في عهد كعهد

الرئيس مبارك، وفي بلدان عربية كثيرة، نكتب اليوم في صحفها دون تحفظ، وهو الأمر الذي كنا نعاني منه ـ سابقاً ـ في الكثير من صحفنا العربية، ومن الطريف أن مثل هذه النظم الشمولية، قد أثرت إلى اليوم على الاستخدامات اللغوية، للكثيرين الذين لا يريدون أن يتخلصوا منها إلى اليوم؛ فتعبير «عملاء» هذا من أسهل التعبيرات، التي كانت، ولا تزال، تستخدم لتأطير الخصوم والمخالفين في الرأي، تمهيداً للانقضاض عليهم «وتصفيتهم» وكذلك فإن القارئ اليقظ يتنبه لتأطير آخر غير عادل؛ وهو بأنني أصف «كل العاملين» ـ الذين أكن لهم كل الاحترام والتقدير ـ بأنهم «عملاء»!!(١٩).

كان ما سبق إشارة مستفيضة لعلاقة الأسئلة بفعل القول الخاص بمفهوم التسلط وسماته وأدواته الخفية.

السؤال من وترجيت إلى مجلس العموم البريطاني!!

حالة السؤال الذي يساوي ألف جنيه استرليني!!

[أفعال قول الرشوة والتخفي!!]

لا شك أن من الطريف ـ وبعد أن قدمنا تحليلاً مفصلاً، من واقع الممارسة لوظائف الأسئلة وأنواعها وعلاقاتها بأفعال القول ـ أن نعرض هنا «لقيمة السؤال» في إطار فعل من أفعال القول، التي

قد توصف «بالرشوة» أو «بالتخفي»، لمعرفة المعلومات الحقيقية»، وهذا الأمر نستخلصه من تقرير عن قضية مواجهة صحيفة «الجارديان» مع الحكومة والبرلمان الإنجليزي، التي دارت في شهري أكتوبر / نوفمبر ١٩٩٤. والقصة تبدأ عام ١٩٦٣، حينما بدأت صحيفة أخرى هي «الصنداي تايمز» بإعداد طاقمها الصحافي الخاص، الذي أطلقت عليه اسم طاقم (The Sunday Time Insight) وكانت مهمته، ولا تزال ـ على حد تعبير موريس تشيشندام، المحرر المسؤول عنه ـ هي تصحيح «مسار تعرجات المجتمع»، أي القيام بتحري الحقيقة، التي ترغب جهة ما في إخفائها، وهو ما يعرف في عالم الصحافة والإعلام «بصحافة التحريات» (Investigative Journalism) وربما كان من أهم أمثلة نتيجة عمل هذا النوع من الصحافة، هو اكتشاف الصحافة الأمريكية لفضيحة وترجيت، من خلال صحيفة الواشنطن بوست، وهو الأمر الذي أدى إلى إقصاء الرئيس الأسبق ريتشارد نيكسون. وموضوعنا هنا، يشير إلى نجاح فريق صحيفة الصنداي تايمز الاستكشافي، في شهر يوليو ١٩٩٤، بالكشف عن قصة النواب، الذين كانوا يطرحون في مجلس العموم أسئلة يتقاضى أحدهم مقابل كل منها ألف جنيه استرليني، الأمر الذي يعكس هنا أيضاً قيمته «الرشوية» مع الأسف. وهذا المثال لم يثر مواجهة كالتي حدثت مؤخراً مع

صحيفة الجارديان، التي قامت باكتشاف فضيحة لوزير الدفاع البريطاني، واستغلاله لمنصبه، ولكن من خلال تزييف أوراق، ووضع شعار مجلس العموم، كتغطية لفعل الاستكشاف من جانب الصحيفة. وهذا مختلف عما فعلته الصنداي تايمز، فكما يقول موريس تشيشندام رئيس طاقم الصحافة الاستكشافية بالصنداي تايمز: إن من غير المعقول، أن يتوقع المرء من المخبر الصحافي، أن يقترب من عضو محافظ في مجلس العموم، قائلاً له، إنه يعمل في تلك الصحيفة ثم يعرض عليه ألف جنيه استرليني، **طالباً منه أن يطرح سؤالاً ما على الحكومة مقابل هذا المبلغ** ويتوقع من النائب أن يستجيب. والسؤال الذي يثيره هذا الوضع، يتعلق تحديداً بمسألة مشروعية، أو عدم مشروعية، اللجوء إلى الحيلة والتخفي من أجل الحصول على المعلومات هل تسمح لجنة الشكاوى الصحفية بذلك؟ الجواب هو أن اللجوء إلى الحيلة والتخفي مشروع إذا كان الأمر متعلقاً بالمصلحة العامة، ولكن فقط حينما يكون الحصول على المادة الصحافية متعذراً بالطرق الأخرى(٢٠).

السؤال وفعل الاستنكار والتقويم

في نهاية أمثلة ملف الأسئلة وارتباطها بأفعال القول نسوق هذا المثال الذي جسدته مقالة محمود الريماوي في جريدة الحياة

بعنوان «أية وظيفة لحوارات المثقفين العرب والإسرائيليين؟» في ١٠/٢/٩٧، والتي كان يتفاعل من خلالها مع ما جاء في إعلان كوبنهاجن الذي أصدره مجموعة من المثقفين العرب والإسرائيليين من أجل دعم السلام على المستوى الثقافي، والذي حظي باستنكار مُبرر وعنيف في الأوساط الثقافية العربية، وإذا كان هذا الملف قد شهد توظيف السؤال الذي لا يحمل إلا وصف الخيانة لهؤلاء المثقفين ، فلقد جاء مقال الريماوي ليوظف السؤال الاستنكاري الذي يصاحبه التقويم الموضوعي بعيداً عن انفعالات حوارات التناحر التي ينبغي وأن نخرج من إطاراتها.